



«الأنباء» تنشر قائمة الأسهم التي ضاعفت أسعارها منذ بداية الجائحة.. بالفترة بين 1 مارس 2020 و31 مايو 2021

20 سهماً تخرج من عنق الـ 100 فلس.. رغم «كورونا»

م	اسم الشركة	السعر كما في 1 مارس 2020 بالفلس	السعر كما في 31 مايو 2021 بالفلس	نسبة التغير
1	الخليجي	53	236	346,12%
2	أرزان	37	131	258,90%
3	أعيان	48	165	244,47%
4	العديد للأغذية	63	178	183,09%
5	الديرة	83	204	146,38%
6	إيفا	47	116	146,28%
7	آبار	65	158	144,96%
8	وربة ت	59	143	141,96%
9	كفيك	47	106	125,53%
10	وطنية	78	172	119,39%
11	انوفست	62	111	79,32%
12	م سلطان	98	175	78,57%
13	مجرد	60	104	73,33%
14	كميفك	82	136	65,65%
15	مدار	95	150	58,73%
16	أعيان ع	68	101	48,75%
17	الخصوصية	69	101	46,38%
18	عقارات ك	94	131	39,36%
19	أركان	80	105	31,41%
20	التجارية	95	104	9,82%



المحرر الاقتصادي

رغم تداعيات جائحة كورونا السلبية على الاقتصاد الكويتي خلال العام الماضي، إلا أن 20 سهماً مدرجا في بورصة الكويت استطاعت الخروج من عنق زجاجة الـ 100 فلس، فعلى مدار نحو عام وتحديدا منذ بدء أزمة كورونا مطلع مارس 2020، وحتى نهاية ندوات جلسة 31 مايو 2021، تمكنت تلك الأسهم من تجاوز حاجز 100 فلس للسهم، وذلك بحسب قائمة أعدتها «الأنباء».

وقد تزامنت تلك الارتفاعات التي لا تخلو من المضاربات، مع ظهور مستثمرين جدد في البورصة الكويتية خلال فترة جائحة كورونا، ويظهر ذلك زيادة عدد حسابات التداول النشطة إلى 35,2 ألف حساب في نوفمبر 2020، مقارنة مع نحو 16 ألف حساب في فبراير 2020، أي قبل بداية الجائحة وتداعياتها السلبية على السوق الكويتي. وقد تسببت جائحة كورونا في توفير سهولة ضخمة لدى الأفراد نتيجة عاملين رئيسيين، هما: تأجيل أقساط القروض وتقلص فاتورة السفر بشكل كبير خلال العام الماضي، نظرا للمقيود المفروضة على حركة التنقل والسفر للخارج في البلاد لمواجهة تفشي الجائحة والسيطرة عليها.

الأسهم الأعلى ارتفاعا

وفي رصد لهذه الأسهم خلال جائحة كورونا بالفترة من 1 مارس 2020 إلى 31 مايو 2021، يتبين أن سهم شركة بيت الاستثمار الخليجي تصدر قائمة الارتفاعات بنسبة صعود بلغت 346,12٪، حيث صعد السهم من مستوى 53 فلسا في مارس 2020، ليبلغ مستوى 236 فلسا بنهاية مايو 2021، ويأتي ارتفاع السهم رغم تكبد الشركة خسائر خلال 2020 وتآرجها من مشروعها العقاري في فلوريدا والحصول على مقابل يزيد عن 1,2 مليون دينار، لكن ذلك تزامن مع إعلان مجلس إدارة الشركة في شهر مارس عن استراتيجية عمل حتى نهاية 2023.

وجاء بالمرتبة الثانية الأكثر ارتفاعا سهم مجموعة أرزان المالية للتمويل والاستثمار بنسبة ارتفاع 258,90٪، حيث صعد السهم من مستوى 37 فلسا في مارس 2020، ليبلغ مستوى 131 فلسا بنهاية مايو 2021، وعلى الرغم من تكبد المجموعة خسارة كبيرة تخطت 9 ملايين دينار خلال 2020، لكنها أعلنت بنهاية مارس عن تمديد هيئة أسواق المال للرخصة المبدئية التي حصلت عليها كصانع للسوق.

وحل بالمرتبة الثالثة سهم شركة «أعيان للاجارة والتمويل» بنسبة صعود 244,5٪، بعدما ارتفع السهم من مستويات 48 فلسا قبل الجائحة ليسجل 165 فلسا بتداولات الأسبوع الأخير من مايو، وتزامن ذلك مع إعلان

الشركة في مارس الماضي عن سداد مديونيتها لبعض الدائنين بخمسة يارب 600 ألف دينار بمقابل نقدي إضافة إلى أسهم في إحدى شركاتها التابعة.

أسهم ارتفعت بأكثر من 100٪

وجاء بالمرتبة الرابع سهم شركة العبد للأغذية بارتفاع 183٪، حيث ارتفع من مستوى 63 فلسا في مارس 2020، ليبلغ مستوى 178 فلسا بنهاية مايو 2021، وذلك بالتزامن مع ارتفاع طفيف في أرباحها السنوية وقرار توزيع نقدي بنسبة 5٪ وإعلان الشركة بدء الفحص النافي للجائحة للاستحواذ على شركة عالم العسل. يليه سهم شركة الديرة القابضة بارتفاع نسبه 146٪ مرتفعا من مستوى 83 فلسا إلى 204 فلس، ثم سهم شركة «إيفا» بارتفاع

بأقل من 100٪ خلال عام كورونا، حيث ارتفع سهم شركة إنوفست بنسبة 79٪ من مستوى 62 فلسا إلى 111 فلسا، ثم سهم مركز سلطان بارتفاع نسبه 78,5٪ من مستوى 98 فلسا إلى 175 فلسا، وذلك على الرغم من تحولها للخسارة في 2020، إلا أن الشركة أعلنت نهاية شهر مارس عن توقيع عقد توزيع مع سلسلة متاجر «سنسبري» البريطانية في كل من الكويت والأردن وسلطنة عمان، وجاء ترتيب باقي الأسهم، كما يلي: «مجرد» بارتفاع 73٪، ثم «كميفك» بارتفاع 65,6٪، ثم «مدار» بارتفاع 58٪، و«أعيان العقارية» بـ 48,7٪، و«الخصوصية» بـ 46,38٪، و«عقارات الكويت» بـ 39,36٪، و«أركان» بـ 31,41٪، و«التجارية» بـ 9,82٪.

146٪ بعد إعلان تحول نتائجها السنوية للعام 2020 للربحية، وإعلانها عن دخول شركتها التابعة الأولى للتامين التكافلي في استثمار بشركة تامين اسلامية جديدة تحت التأسيس في باكستان. وجاء سهم شركة آبار بالمركز السابع بارتفاع نسبه 145٪ مرتفعا من مستوى 65 فلسا إلى 158 فلسا، ثم سهم شركة وربة للتامين بارتفاع نسبه 142٪ من مستوى 59 فلسا إلى 143 فلسا، وسهم كفيك بارتفاع 125٪ من مستوى 47 فلسا إلى 106 فلس، وسهم شركة الوطنية العقارية بارتفاع 119٪ من مستوى 78 فلسا إلى 172 فلسا.

أسهم ارتفعت بأقل من 100٪

سجلت 10 أسهم في بورصة الكويت ارتفاعات

أجرت 6 جولات تفاوض مع مقدمي العطاءات.. و12 موقفاً تقدموا للمشاركة من أصل 32 شركة تمت دعوتها

«نפט الكويت»: 30,9 مليون دينار وفر مالي وتخفيض في ممارسة توريد 31 برج حفر

أحمد مغربي



كشفت شركة نفط الكويت أنها أجرت 6 جولات تفاوض مع مقدمي العطاءات المشاركين في ممارسة توريد وتشغيل عدد 31 برج حفر مختلفة الأحجام قد طرحت بتاريخ 24 فبراير 2020 على قائمة المقاولين المؤهلين لدى شركة نفط الكويت تحت فئة الأعمال التخصصية المعنية (الفئة 22) ومن ثم تقدم لها عدد 12 مقاولاً من أصل 32 مقاولاً مدعوا للمشاركة في تلك الممارسة، مشيرة إلى أنه تم طرح وترسية الممارسة وفقاً للإجراءات المقررة قانوناً وبعد الحصول على موافقة اللجنة العليا لمناقصات مؤسسة البترول الكويتية وشركاتها التابعة بوصفها اللجنة المختصة وفقاً للقانون.

■ شرطان لتأهيل المقاولين: فحص وتدقيق الأداء المالي.. وتنفيذ عقود جارية بقيمة 60 مليون دينار

■ الحصول على الأبراج من أكبر عدد من المقاولين لضمان عدم المخاطرة ودخول شركات جديدة

4 مجموعات لأبراج الحفر

بينت «نפט الكويت» أنه جرى تقسيم أبراج الحفر المطلوبة بحسب مواصفاتها الفنية إلى مجموعات أربع على النحو الآتي:

- المجموعة الأولى: عدد 1 برج حفر (10K) 1000HP.
- المجموعة الثانية: عدد 2 برج حفر 1000HP.
- المجموعة الثالثة: عدد 23 برج حفر 750HP.
- المجموعة الرابعة: عدد 5 أبراج حفر 500HP.

كما جرى تقسيم المقاولين المدعومين للمشاركة في تلك الممارسة بحسب الحد الأقصى لعدد الأبراج التي تتم ترسيبتها على كل منهم إلى فئات ثلاث على النحو الآتي: الفئة (أ): عدد 10 أبراج بحد أقصى، الفئة (ب): عد 4 أبراج بحد أقصى، الفئة (ج): عدد 2 برج بحد أقصى.

وبعد دراسة وتقييم جميع العطاءات المقدمة تمت الترسية على أصحاب أقل الاسعار بشكل تسلسلي بحيث تتم الترسية بحسب مواصفات الأبراج ضمن المجموعة المحددة لكل منها على أقل الاسعار بحسب الفئة المقررة له وعند استكمال المقاول الحد الأقصى من الأبراج المسموح بترسيبتها عليه تتم ترسية الأبراج بذات المواصفات في المجموعة نفسها على المقاول الذي يليه في السعر ضمن الفئة ذاتها، وكذلك حتى تتم ترسية جميع الأبراج المطلوبة.

معايير التأهيل

وقالت إن تقييم وتأهيل المقاولين من قبل شركة نفط الكويت يجري وفقاً لمعايير رئيسية، ثلاثة تتمثل في المعيار الفني والمعيار المالي ومعيار الأمن والصحة والسلامة والبيئة على النحو الذي يلزم معه من كافة المقاولين اجتياز هذه المعايير جميعها بحسب الشروط والضوابط الموضوعه لكل معيار على حدة حتى يمكن إضافتهم إلى قائمة المقاولين المؤهلين لدى شركة نفط الكويت.

وبينت أن التقييم المالي للمقاولين يعتبر مطلباً أساسياً للتأهيل، وعلى هذا المقضى فقد جرى تقييم المقاولين مالياً ضمن إجراءات التأهيل للممارسة لأبراج الحفر بناء على أحد الأساسين الآتيين:

1 - معايير تقييم مالية موضوعة وفقاً لأسس مدروسة تأخذ بعين الاعتبار نوعية وطبيعة الأعمال المطلوبة وحدود تأثيرها على عمليات شركة نفط الكويت بشكل عام ومدى قدرة المقاول على أدائها وفقاً لبيئته المالية المقدمة والتي يتم التأكد منها عن طريق فحصها وتدقيقها من قبل المدققين المحاسبين قبل اعتمادها من قبل الشركة.

2 - توافق عقود جارية أو منجزة لطالب التأهيل بقيمة 60 مليون دينار لدى شركة نفط الكويت على أن يكون أدائها فيها مقبولاً من قبل الشركة. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن التقييم المالي لجميع مجموعات وفئات أبراج الحفر موحد، وبالتالي فإن قبول المقاول مالياً بأي من تاهيلات أبراج الحفر كافٍ لاعتماده مالياً في تاهيلات أبراج الحفر الأخرى كما يمكن للشركات الاعتماد على القدرات المالية للشركات الأم متى قدمت الضمانات اللازمة لذلك وفقاً لشروط ومتطلبات التأهيل.

الشركة لديها 694 موقفاً غير كويتي

«المشروعات السياحية»: إستراتيجية جديدة للسنوات الـ 10 المقبلة

طارق عرابي

موظفاً غير كويتي بينهم 656 موظفاً على بند العقود المحلية والخارجية، و38 موظفاً آخر على بند العقود الخاصة.

وأضافت أن معظم الوظائف القيادية والإشرافية المعنية بالشركة يشغلها عاملون كويتيون، حيث قامت الشركة بتعيين 108 عمال كويتيين خلال السنوات الـ 5 الماضية، فيما تم إنهاء خدمات نحو 810 عمال غير كويتيين خلال تلك الفترة نفسها، أما فيما يتعلق بعدد الشواغر الوظيفية الحالية بالشركة فيبلغ 69 وظيفة لم يتم شغلها حالياً بسبب الظروف الاستثنائية التي تمر بها البلاد والناجمة عن تداعيات جائحة كورونا.

كشفت مصادر مطلعة لـ «الأنباء» أن شركة المشروعات السياحية انتهت من إعداد خطتها الاستراتيجية للسنوات الـ 10 المقبلة، وأنها في طريقها لاعتماد هذه الاستراتيجية الحديثة التي تم إعدادها بعد دراسة الآثار المترتبة على جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد - 19)، بناء على قرار مجلس الوزراء رقم 728 لسنة 2020، وأكدت المصادر استيفاء شركة المشروعات السياحية لنسبة العمالة الوطنية المحددة لها، في حين أن لديها حالياً نحو 694

21٪ هبوطاً بأصول صناديق الثروة العالمية إلى 6,4 تريليونات دولار خلال 2020

الصدوق السيادي الكويتي مستثمر مهم في بريطانيا.. منذ أمد بعيد

محمود عيسى

ان 6 من أكبر عشرة صناديق سيادية في العالم هي من الأسواق الناشئة، وتشمل أكبر الصناديق السيادية صندوق تقاعد الحكومة النرويجية العالي، ومؤسسة الاستثمار الصينية، ومحفظة الاستثمار التابعة لهيئة النقد في هونغ كونغ، وهيئة أبوظبي للاستثمار، وهيئة العامة للاستثمار الكويتية.

وتخطط الصناديق السيادية، بالإضافة إلى كونها مزوداً مهماً لرأس المال العالمي، للاستثمار بشكل متزايد في الصناعات الجديدة وفئات الأصول الاستثمارية الأخرى وأهمها البنية التحتية الخضراء لتنوع محافظها الاستثمارية وتعزيز عائدها. وهذا يمثل فرصة للصناعة التي تتخذ من المملكة المتحدة مقراً لها للنظر في المنتجات الجديدة وفئات الأصول التي ستخدم هذا السوق المتنامي وتساعد في تعزيز مكانة المملكة المتحدة كوجهة استثمارية رئيسية للصناديق السيادية، وذلك حسب ما جاء في التقرير الذي صدر بعنوان «المملكة المتحدة كمرکز رائد لصناديق الثروة السيادية الدولية» بدعم من شركة «Clifford Chance LLP».

وقال التقرير إن أصول صناديق الثروة السيادية تجاوزت الآن أصول صناديق الملكية الخاصة التي تبلغ 4,1 تريليونات دولار، وأصول وصناديق التحوط المقدره بنحو 3,4 تريليونات دولار، وذلك نتيجة توجه العديد من صناديق الثروة السيادية في السنوات الأخيرة لزيادة مخصصاتها الاستثمارية في فئات الأصول البديلة.

قال موقع «TheCityUK» إن صناديق الثروة السيادية الكويتي المتمثل في الهيئة العامة للاستثمار الكويتية، يعتبر من بين الصناديق الاستثمارية المهمة التي تستثمر في المملكة المتحدة منذ أمد بعيد، والتي تعتبر بدورها واحدة من أكبر الأسواق الاستثمارية وأكثرها انفتاحاً في العالم لإدارة الأموال والأصول. وأشار إلى أن لندن تعتبر مركزاً مهماً لصناديق الثروة السيادية باعتبارها غرفة مقاصة وموقعا تدار منه الأموال، بالإضافة إلى مدن بريطانية أخرى مثل أبردين وبرمنغهام وكارديف وإدنبرة وغلاسكو وليفربول ومانشستر التي تعد أيضاً مراكز مهمة لإدارة الأموال.

وأضاف الموقع أن أصول صناديق الثروة السيادية الخاضعة للإدارة على مستوى العالم زادت بمعدل 8٪ سنوياً خلال الفترة بين عامي 2010 و2019، قبل أن تهبط بنسبة 21٪ لتصل إلى 6,4 تريليونات دولار في 2020، وذلك نتيجة انتشار فيروس كورونا وتداعياته، وما تبعه من انخفاض حاد في أسعار السلع الأساسية.

ويقدر موقع «TheCityUK» أيضاً أنه كان هناك في عام 2020 ما قيمته 7,9 تريليونات دولار من الأصول الأخرى تشغل في أدوات الاستثمار السيادية المتنوعة، مثل صناديق التقاعد الاحتياطية وصناديق التتمية. ويعكس النمو في عدد الصناديق السيادية وقيمة الاستثمارات التي تديرها الأهمية المتزايدة للأسواق الناشئة، حيث